



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

ورقة سياسات
عن تحديات الاقتصاد الأردني:
الحاجة إلى نظرة جديدة: لماذا وكيف؟

أيلول ٢٠١٧



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنمية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376



جدول المحتويات

4.....	معلومات أساسية
6.....	الخبرة الأردنية: السياسة المالية / السبب؟
12.....	ماذا نفعّل؟ الكيفية؟

1. معلومات أساسية

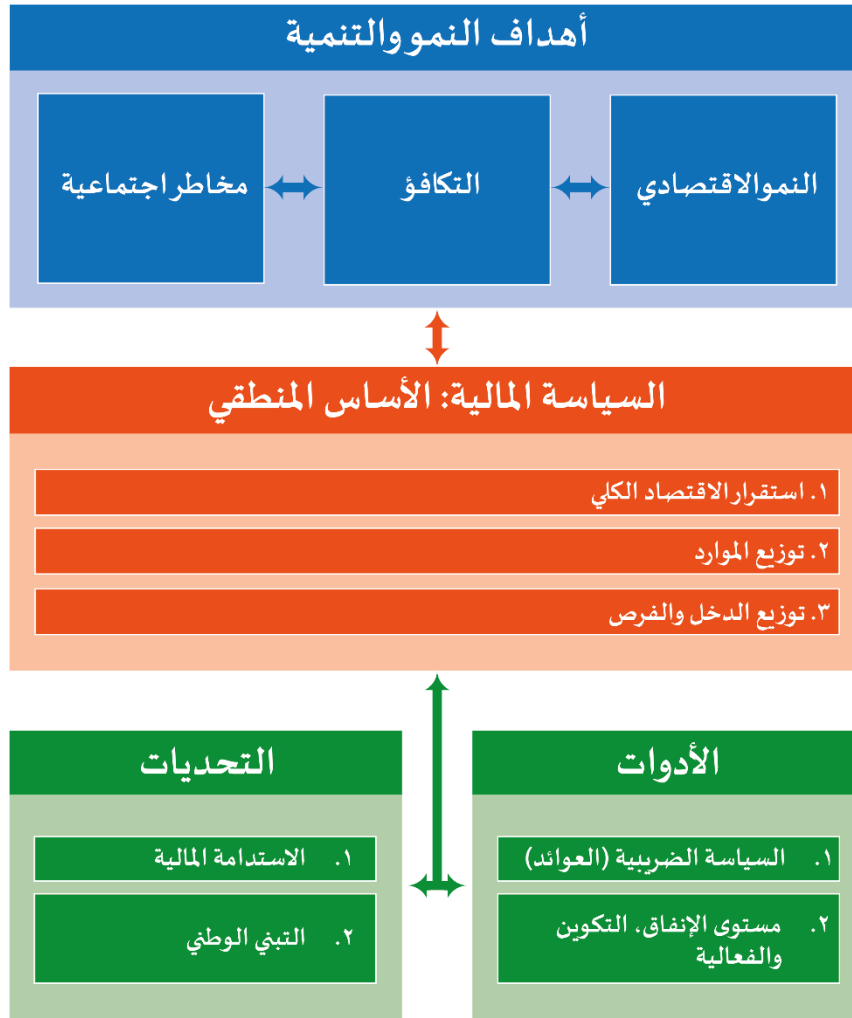
يعد النمو الاقتصادي الحقيقي في الأردن التحدي الرئيسي الذي يواجه جميع الأردنيين. حيث أن النمو الاقتصادي القوي والثابت يعتبر أداة فعالة لتخفيض البطالة والفقير وتحسين نوعية الحياة للمواطن الأردني. ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الأردني لم يكن دائماً قوياً أمام الصدمات الخارجية (مثل التغير في أسعار النفط وأزمة الخليج والأزمة السورية... الخ). حيث أن هكذا صدمات تزيد من احتمالية وقوع عدد أكبر من الأسر تحت خط الفقر.

وبغض النظر عن العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي الحقيقي والتنمية، يؤكد منطق الاقتصاد الأساسي أنه إذا لم تكن السياسات الاقتصادية صحيحة (السياسة المالية) والاقتصاد الكلي مستقراً (النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي، والتضخم وعجز الموازنة). فإن تأثيرها سيبقى محدوداً في تعزيز النمو. حيث تحدد كل من السياسة المالية وظروف الاقتصاد الكلي الإطار العام للنمو الاقتصادي.

كما تجدر الإشارة إلى أن:

1. استقرار الاقتصاد الكلي يعزز من النمو لأنه يقلل من حالة عدم التأكد ويزيد الادخار والاستثمار. (استقرار الاقتصاد الكلي).
2. ان تقديم الحكومات للخدمات والسلع العامة، تزيد من المساواة في الدخل والفرص، إضافة إلى أنها تشجع النمو (توزيع الموارد).
3. إن كل من النظام الضريبي والاستثمار العام في التعليم والنقل والإسكان والرعاية الصحية لا يعزز من النمو فقط ولكنه يقلل من الفقر أيضاً (توزيع الدخل والفرص).

الشكل 1: أهداف النمو والتنمية



وضمن سياق أهداف النمو والتنمية، من الضروري التأكيد على أن السياسة المالية التي تتبعها الدولة لها تبعات قصيرة وطويلة الأمد. **فعلى المدى القصير:** يجب على الحكومات أن تكون قادرة على زيادة الإنفاق خلال الأداء الاقتصادي الضعيف، وعلى تخفيض الإنفاق خلال الأداء الاقتصادي الجيد (**سياسة مالية مواجهة للدورة الاقتصادية Counter-Cyclical Fiscal Policy**). وتبين الدراسات أن الدول التي يمكنها أن تتبنى مثل هذه السياسة تحقق معدلات نمو أعلى وأكثر استقراراً ومعدلات تضخم أقل.

كما أنه وبحسب صندوق النقد الدولي 2017 هناك دلائل على أن تبني السياسة المالية المواجهة للدورة الاقتصادية تعزز من نمو القطاع الصناعي.

أما على المدى الطويل فيجب على الحكومات أن تستثمر "بكفاية" و "بكفاءة" في البنية التحتية البشرية والمادية وعلماً بالمحافظة على مستويات العجز (ومستويات المديونية العامة) ضمن المستوى المقبول. وإن لم يتم ذلك فقد تصبح المالية العامة نفسها مصدراً لعدم الاستقرار الاقتصادي.

"كلما ازدادت قدرة الحكومة في تبني سياسة مالية مواجهة للدورة الاقتصادية، يزداد تأثير هذه السياسة على درجة استقرار أداء الاقتصاد الكلي" (صندوق النقد الدولي).

"ان البنية التحتية المتطورة تقلل من تأثير المسافة بين المناطق، وتدمج السوق الوطني وتوصله بتكلفة منخفضة مع الأسواق في بلدان ومناطق أخرى... وسائل النقل الفعالة - بما في ذلك الطرق الجيدة والسكك الحديدية والموانئ والنقل الجوي - تمكن أصحاب المشاريع من إيصال سلعهم وخدماتهم الى الأسواق بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب، وتسهل انتقال العمال إلى أنسب الوظائف" (المنتدى الاقتصادي العالمي).

"ان الازدياد في الانحراف المعياري للتغير في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1% يؤدي الى الانخفاض في نصيب الفرد من الدخل بمقدار 2,2%" (البنك الدولي).

"تحسين البنية التحتية، من حيث الكمية والنوعية، يؤثر ايجاباً على توزيع الدخل. وهذه النتيجة، إلى جانب الدور المعروف للبنية التحتية في تعزيز الإنتاجية والنمو، تعني أن تطوير البنية التحتية له آثار مضاعفة على الحد من الفقر والنمو الشامل للجميع... ويمكن أن يؤدي الإنفاق على التعليم الى تعزيز رأس المال البشري وزيادة دخل الفئات الأقل دخلاً" (صندوق النقد الدولي).

"لا تستطيع الحكومة أن تقدم الخدمات العامة بكفاءة إذا كان عليها مدفوعات عالية من الفوائد على ديونها السابقة..... ولا يمكن للشركات أن تعمل بكفاءة عندما تكون معدلات التضخم خارجة عن السيطرة" (المنتدى الاقتصادي العالمي).

وبما أن الأردن في طريقه نحو تحقيق اللامركزية، فمن الضروري ملاحظة أنه واستناداً إلى دراسة حديثة أجراها صندوق النقد الدولي (2017)، "كلما ازدادت درجة اللامركزية في النفقات، كلما انخفض العجز في الموازنة، وكلما انخفضت قدرة الحكومة في تبني سياسة مالية مواجهة للدورة الاقتصادية" (صندوق النقد الدولي).

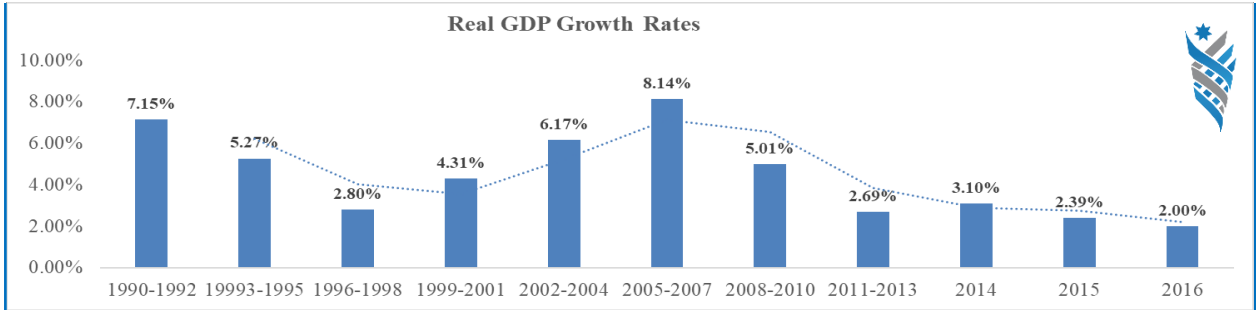
2. الخبرة الأردنية: السياسة المالية / السبب؟

إن كان لتبني واستخدام السياسة المالية أن يعزز من استقرار الاقتصاد الكلي وأن يحسن عملية توزيع الموارد ويقلل الفقر ويعزز النمو الاقتصادي والتنمية، نحتاج أن نسأل السؤال التالي:

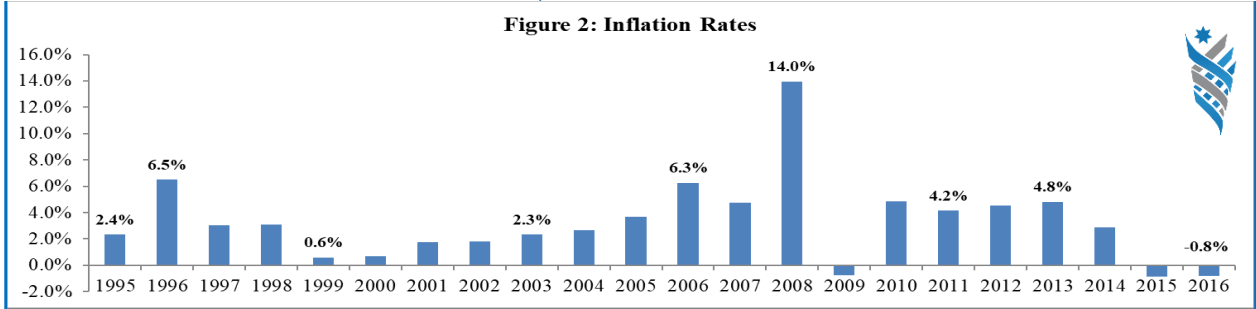
أين يقف الاقتصاد الأردني بالنسبة إلى استقرار الاقتصاد الكلي والسياسة المالية؟

أ. نمو الناتج المحلي الإجمالي: لم يكرر الاقتصاد الأردني أبداً أداءه القوي الذي شهدته في السبعينيات. كما أنه لم يكن أداءه مستقرًا منذ العام 1990. بالإضافة إلى ذلك فإن النمو الاقتصادي كان ضعيفاً في الفترة الأخيرة. هذا وقد عانى الاقتصاد أيضاً من معدلات تضخم متقلبة.

الشكل 2: نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



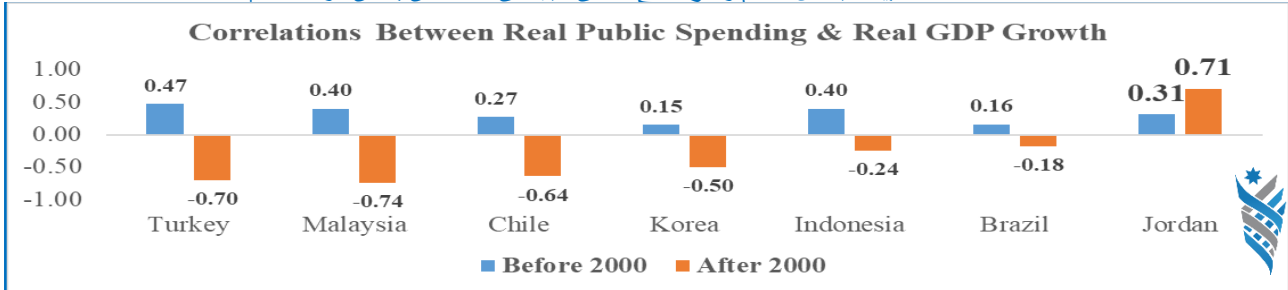
الشكل 3: معدل التضخم



ب. السياسة المالية

الإنفاق العام: تتبنى الاقتصادات المتقدمة سياسة مالية مواجهة للدورة الاقتصادية **Counter-Cyclical Fiscal Policy**، فتزيد من الانفاق عندما ينخفض النمو وتخفيض الانفاق عندما يزدهر النمو فيها. وحتى أنه في العديد من الاقتصادات الناشئة أصبحت السياسة المالية مواجهة للدورة الاقتصادية.

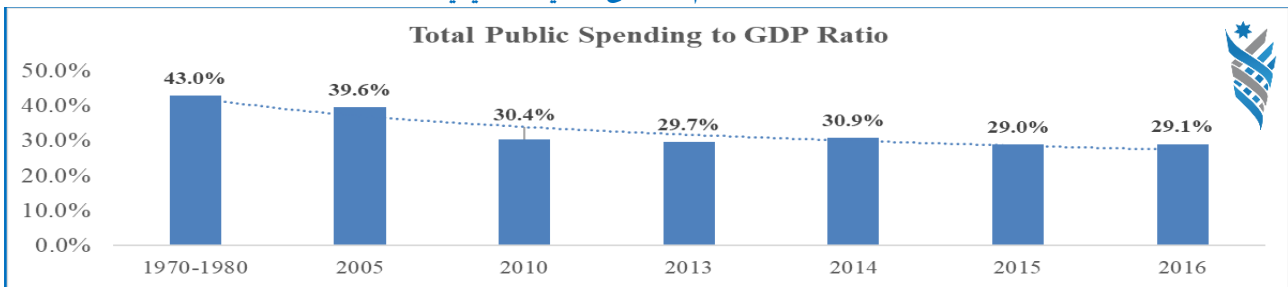
الشكل 4: العلاقة ما بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي-أمثلة من بعض دول العالم



اما في الأردن فما زالت السياسة المالية متماشية مع الدورة الاقتصادية فهناك علاقة طردية ما بين الانفاق العام الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي، فالحكومة تزيد الانفاق في وقت الازدهار والنمو وتخفيض منه عندما يتباطأ، مما يعني أن الحكومة واتباعها لمثل هذه السياسة لا تعزز استقرار الأداء في الاقتصاد الكلي.

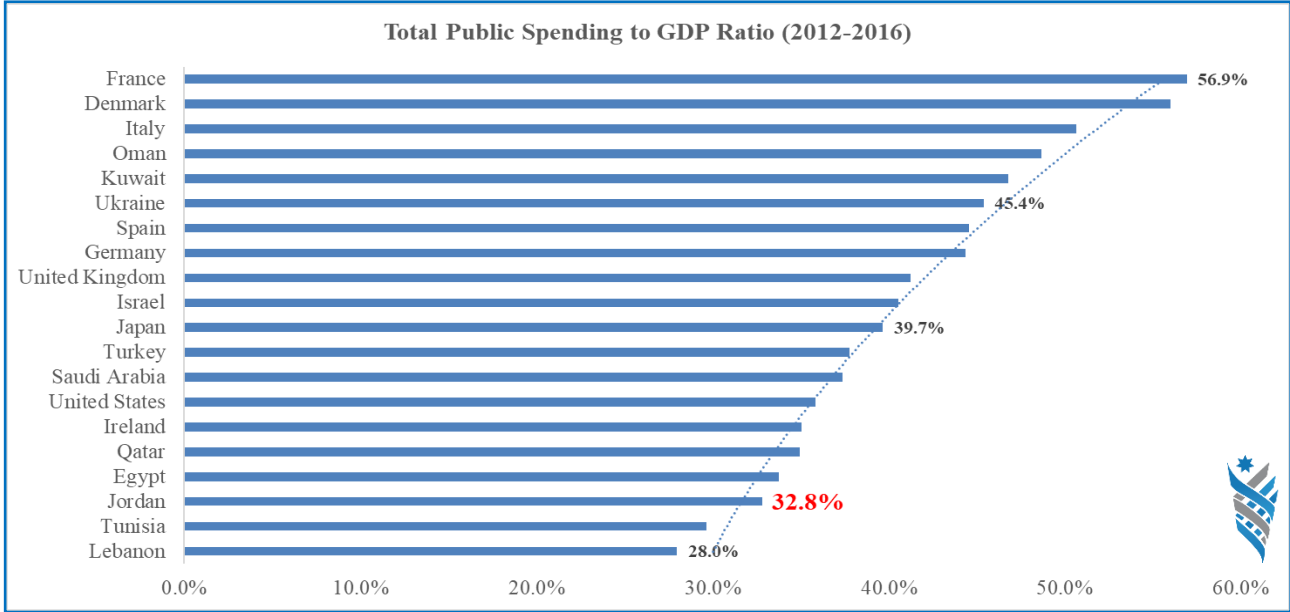
وإذا ما نظرنا الى نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد هبطت هذه النسبة من 43% ما بين الأعوام (1970-1980) إلى 29.1% بحلول نهاية العام 2016 وهي نسبة منخفضة وتفسر العديد من الأمور.

الشكل 5: نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن



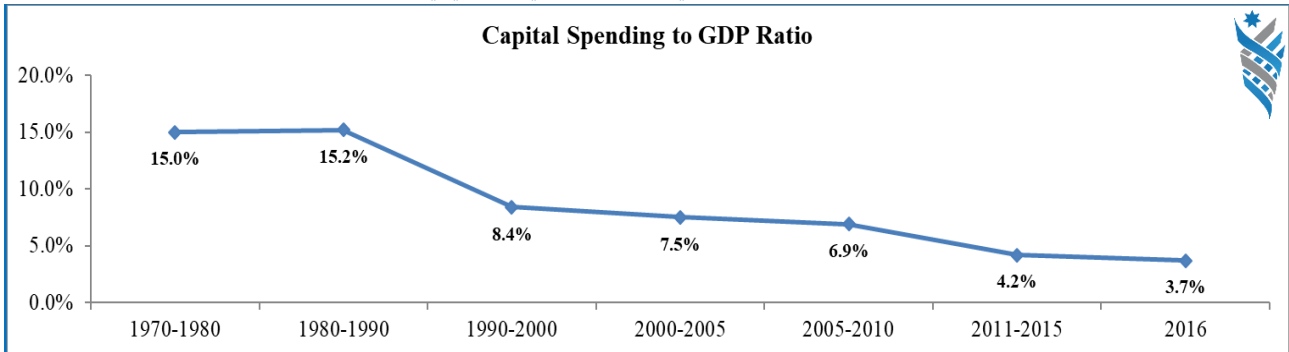
يبين الشكل أن مساهمة الحكومة في الاقتصاد الوطني محدودة نسبياً. إذ أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن قليل نسبياً.

الشكل 6: نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي-أمثلة من دول العالم



الإنفاق الرأسمالي: كما أن لخفض الإنفاق الرأسمالي الأثر الأكبر على تباطؤ النمو، وبالنظر إلى نسبة الانفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن فإن الانخفاض يظهر جلياً؛ فبعد أن كانت النسبة 15% في السبعينات والثمانينات أصبحت 3.7% في عام 2016.

الشكل 7: نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن



إن تخفيض الإنفاق الرأسمالي يعتبر مخيباً للآمال، حيث أن زيادة عدد السكان الأردنيين إضافة إلى اللاجئين العراقيين والسوريين لم يتم تلبيتها بإنفاق رأسمالي أكبر، وهذا واضح لإدراك حقيقة أن تخفيض الإنفاق الرأسمالي سيؤدي حتماً (وقد أدى) إلى ضعف الخدمات العامة من حيث "الكفاية" و"الكفاءة".

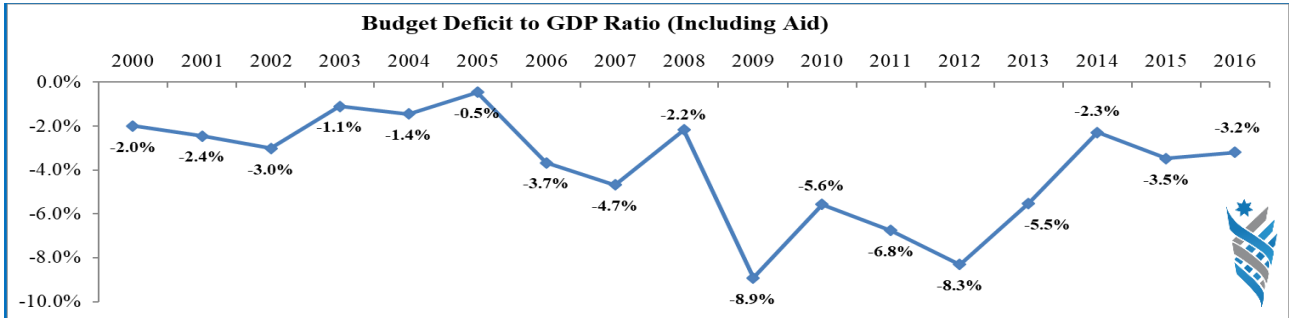
وبالإضافة إلى ذلك فإن الإنفاق الرأسمالي يعمل ولعدة أسباب أخرى على تثبيط أو زيادة النمو الاقتصادي:
أولاً: إن زيادة الإنفاق الرأسمالي بنسبة 1% يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته 2.3%-2.4% على المدى الطويل (صندوق النقد الدولي 2013).

ثانياً: تشير النتائج إلى أن زيادة النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية بنسبة 1% تسبب ازدياد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.8% و 2.4% على التوالي (ESCWA 2015).

ثالثاً: معدلات النمو الأردنية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في 2007-2012 و 2012 و 2013 و 2014 تساوي 0.3% و 0.6% و 0.6% و 0.8% على التوالي (Conference Board).

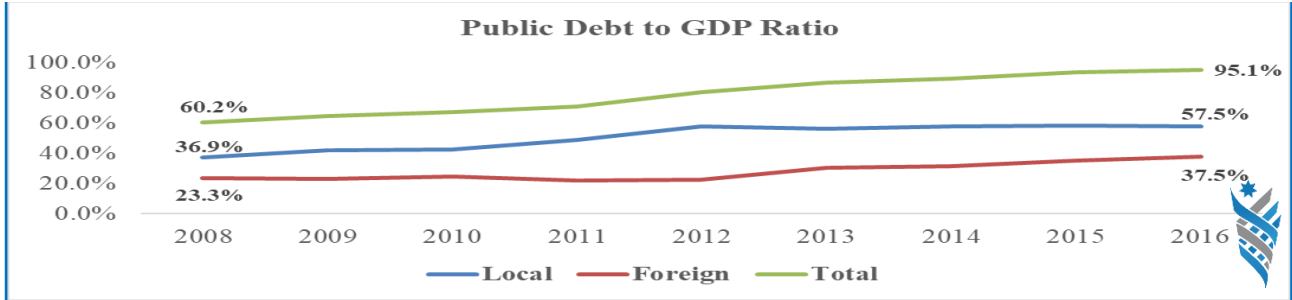
العجز في الموازنة: وعلى الرغم من تدفقات المنح على الأردن إلا أن الحكومة الأردنية عانت دائماً من عجز مستمر في موازنتها.

الشكل 8: نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي (مع المنح)



الدين العام: ارتفاع مستويات المديونية المحلية والأجنبية إلى معدلات مقلقة.

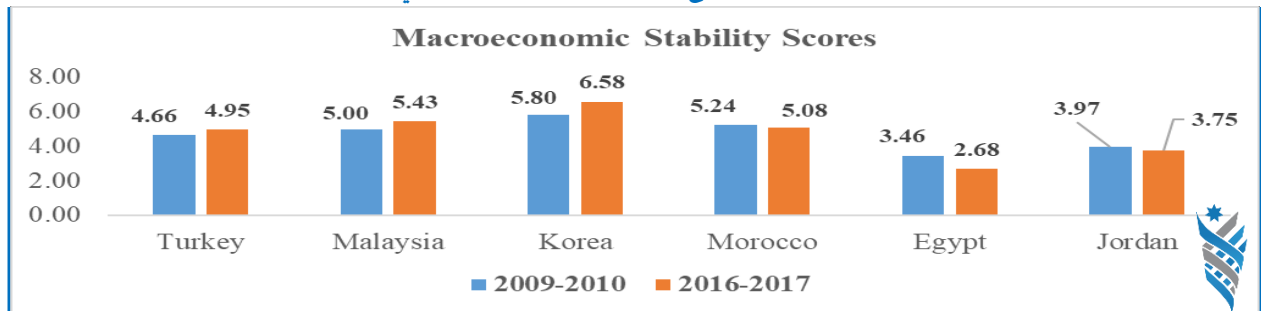
الشكل 9: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي



ت. استقرار الاقتصاد الكلي Macroeconomic Stability:

بناء على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2016-2017 والذي يقيس "مؤشر التنافسية" لما مجموعه 138 دولة، احتل الأردن المرتبة الـ 63. كما كان ترتيب الأردن في محور "استقرار الاقتصاد الكلي" هو 131. وما هو مخيب للأمل بشكل أكبر هو أن درجة استقرار الاقتصاد الكلي قد تراجعت منذ الأعوام 2009-2010.

الشكل 10: نتائج محور "استقرار الاقتصاد الكلي"



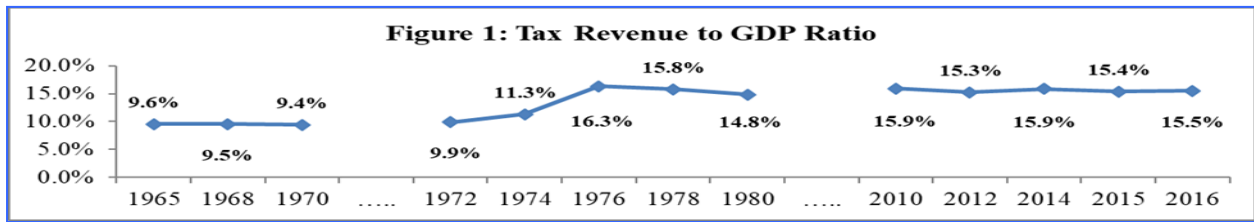
ث. ترتيب الأردن على المؤشرات العالمية:

إن ترتيب الأردن في مؤشرات كل من استقرار الاقتصاد الكلي العالمي لعام 2016 (البنك الدولي) ومؤشر الأداء اللوجستي (البنك الدولي) ومؤشر أداء هندسة الطاقة العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي) ومؤشر الجاهزية الشبكية العالمي (المنتدى الاقتصادي العالمي) ومؤشر رأس المال البشري (المنتدى الاقتصادي العالمي) ومؤشر الفجوة الجندرية العالمي (المنتدى الاقتصادي العالمي) ومؤشر تمكين التجارة العالمي (المنتدى الاقتصادي العالمي) ومؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي (المنتدى الاقتصادي العالمي) غير مرض إلى حد كبير.

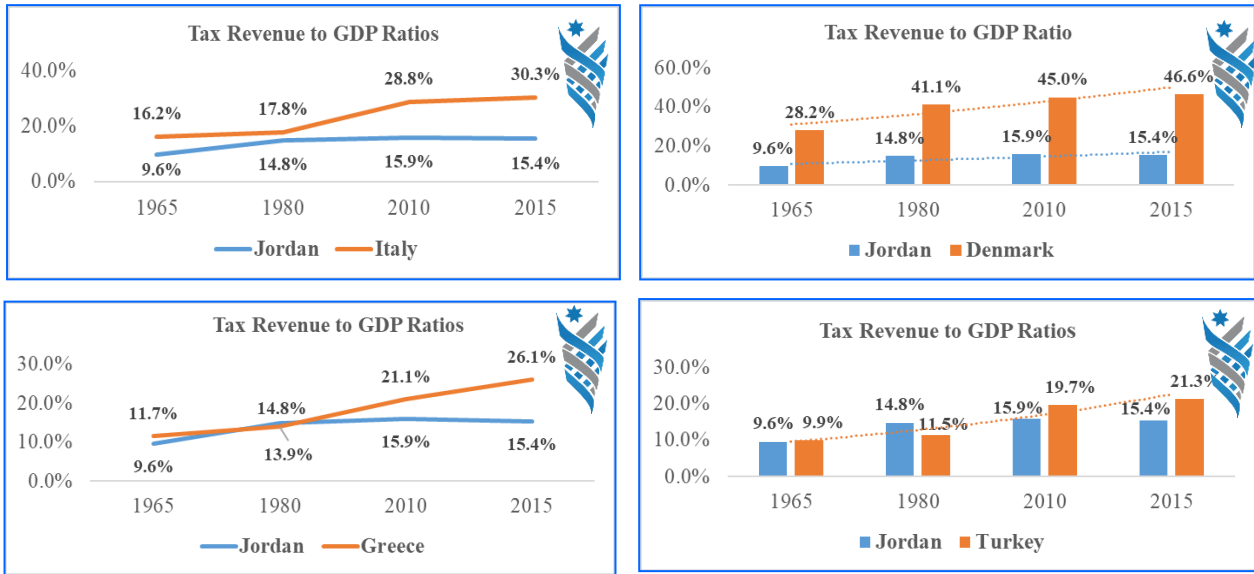
ج. نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الجهد الضريبي في الأردن منخفضاً مقارنة مع الدول الأخرى، فعلى سبيل المثال في العام 1965 كان الجهد الضريبي لدى الدنمارك أعلى بكثير منه في الأردن، وهذا الفرق قد ازداد أيضاً بمرور الأعوام، إضافة إلى ذلك، كانت "نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي" في كل من تركيا واليونان في العام 1965 مقارنة جداً لما هي في الأردن، إلا أن المعادلة الآن قد اختلفت بشكل كلي كما يوضح الشكل ادناه:

الشكل 11: نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

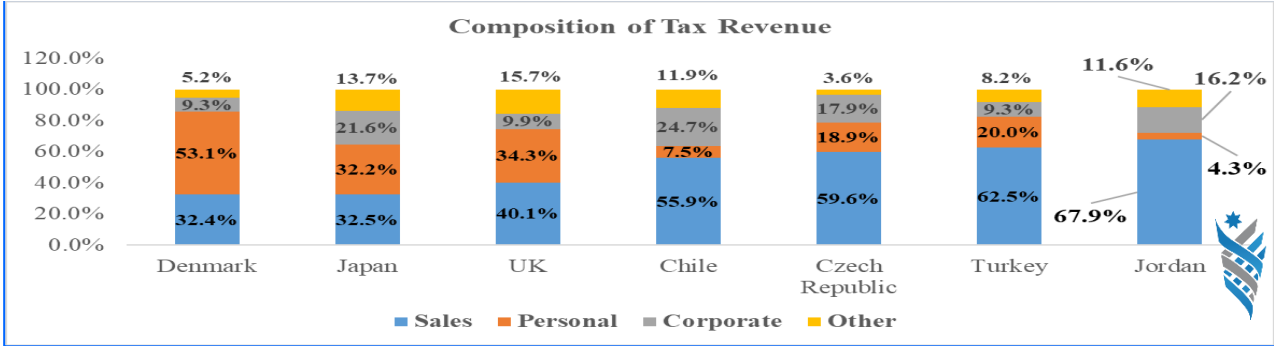


الشكل 12: نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن:



إضافة إلى ما تقدم، من المفيد ملاحظة واقع مكونات إجمالي الدخل الضريبي في الأردن، فعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من السلع معفاة من ضريبة المبيعات، إلا أن ضريبة المبيعات تمثل 68% من إجمالي الدخل الضريبي!

الشكل 13: مكونات الإيرادات الضريبية في العديد من الدول



كذلك، من المهم ملاحظة أن ضريبة الدخل من الأفراد (العاملين بأجر والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم) تسهم بما مقداره 4.3% فقط من إجمالي الإيرادات الضريبية. كما أنه ومن الأهمية ملاحظة أن الأفراد العاملين بأجر يدفعون ضريبة دخل أكثر من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم. ولتسليط المزيد من الضوء على هذا الموضوع فإنه وبالنظر إلى الشكل أدناه يتضح أنه وفي الأعوام 2012 و2014 بلغ إجمالي عدد شركات القطاع الخاص (147,767) و (157,852) على التوالي، وتشير قيم الضرائب المدفوعة إلى أن كل من هذه الشركات دفعت في المتوسط (408) ديناراً في العام 2012، و (473) ديناراً في العام 2014.

الشكل 14: ضريبة الدخل من الأفراد والشركات المتوسطة والصغيرة (مليون دينار)



ح. إضافة إلى ذلك، هناك العديد من الملاحظات الأخرى:

- ما الذي يفسر قلة المعرفة والمهارات لمن هم بعمر 15 سنة في الرياضيات والقراءة والثقافة العلمية (PISA)؟
- ما الذي يفسر الزيادة الهائلة في كل من عدد الطلاب في المدارس الخاصة وفي أسرة المستشفيات الخاصة؟
- ما الذي يفسر عدم تشغيل شبكة نقل بالسكك الحديدية في الأردن التي اعتادت على نقل المسافرين؟ هذه الشبكة نقلت عام 1966 ما مجموعه 35,056 من المسافرين!

إن الآثار المتراكمة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي خاصة ما يتعلق بالتقلبات السنوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات التضخم غير المستقرة وهبوط الإنفاق الرأس مالي ومستويات المديونية المتزايدة وانخفاض كفاءة الحكومة إضافة إلى عوامل خارجية أخرى، جميعها أدت إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الأردن خلال الأعوام الماضية.

ولتعزيز النمو الاقتصادي في الأردن، يجب علينا أن ننقذ الاقتصاد الوطني من "حالة التوازن منخفضة الكفاءة" "Low-Efficiency Equilibrium"

3. ماذا نفعل؟ الكيفية؟

على الاقتصاد الأردني أن يحقق أداءً قوياً وثابتاً، يحدثه ويشعر ويشارك به المواطن العادي. وعلى الحكومة أن تكون قادرة على تبني سياسة مالية تعزز استقرار الاقتصاد الكلي قصير المدى وأن تتمكن من تلبية احتياجات البنية التحتية المادية والبشرية على المدى البعيد. ومن هنا، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي:

3.1 سياسة ضريبية وطنية شاملة جديدة

إن عدم قدرة الحكومة على تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والمحافظة -إن لم يكن زيادة على الإنفاق الرأسمالي- هو أمر غير مشجع. إلا أنه كيف يمكن للمرء أن يتوقع من الحكومة أن تفعل خلاف ذلك عندما تكون إيراداتها الضريبية منخفضة (عدم كفاية الحيز المالي)؟ حيث أن الإيرادات الضريبية لا تشكل إلا 15% من الناتج المحلي الإجمالي وهي غير كافية، وهذه النسبة تجعل الحكومة الأردنية مثل "رب الأسرة" ذي دخل متدنٍ ويرزق بطفل كل عام. عاجلاً أو آجلاً، هكذا شخص لن يكون قادراً على تلبية نفقاته اليومية، ناهيك عن نفقاته الرأسمالية.

استناداً إلى تحليل المنتدى لإيرادات الضرائب الحكومية فيما سبق، وأفضل الممارسات الدولية، يقترح المنتدى عدداً من التوصيات العامة والمحددة:

1. من الضروري إطلاق حوار وطني لمناقشة واعتماد نظام ضريبي عصري وعادل، وتصاعدي لحد ما ومتنوع في مصادره ويعود بإيرادات كافية للحكومة وتسهل إدارته.
2. من الضروري شرح ومناقشة النظام الضريبي المطروح بشكل علني وتوضيحه لكافة فئات المجتمع الأردني.
3. استقرار النظام الضريبي وتفادي إجراء تعديلات متكررة في قانون الضريبة لأن هذا يخلق حالة من "عدم التأكد" والاستقرار.
4. من المهم لدائرة الضريبة أن تكون مستقرة وقادرة على التنبؤ، وهذا يمكن تحقيقه من خلال إصدار الأحكام وأي تفسيرات تقنية أخرى في الوقت المناسب. وبعبارة أخرى: إن المشاركة الفعالة لدافعي الضرائب يعزز من فهم التشريعات ومتطلباتها والممارسات التي تقوم بها دائرة الضريبة.
5. إن تسوية النزاعات بكفاءة يعد أمراً ضرورياً لخلق حالة من "اليقين"، وينبغي أن تكون آليات تسوية النزاعات عادلة ومستقلة، وفي متناول دافعي الضرائب وفعالة في حل النزاعات في الوقت المحدد.
6. ليس هناك صواب أو خطأ في مطالبة الأفراد بدفع المزيد من الضرائب، ولكن ولأن متوسط الأجر في الأردن منخفض نسبياً فإن ذلك قد يجعل هذا الخيار غير قابل للتطبيق، فعلى سبيل المثال: يدفع الأفراد في تركيا 15% ضريبة على دخولهم التي تتراوح ما بين (0 - 13,000 ليرة تركية). بينما تعفي بريطانيا الأفراد حتى دخل 11,500 جنيه إسترليني.
7. تشير أرقام وزارة المالية أن "الأفراد" بما فهم الشركات الصغيرة والمتوسطة يساهمون بشكل بسيط في عائدات الضرائب الحكومية، وهنا تكمن المشكلة؛ حيث يجب العمل على استحداث نظام جديد لجمع الضرائب وتفادي التهرب الضريبي.

3.2 سوق رأس المال: تطوير سوق سندات حكومية

إن اعتماد الحكومات الأردنية على المساعدات الخارجية والقروض الميسرة والاستدانة المحلية والأجنبية لتمويل العجز والإنفاق الرأسمالي، يشير إلى أهمية توفير مصادر بديلة للتمويل. ولهذا السبب من المدهش حقاً معرفة أن السندات المحلية التي سبق أن أصدرت من قبل الحكومة المركزية وهيئات حكومية متنوعة لا يتم التعامل بها في السوق الثانوي، كما ويتم شراء هذه السندات بشكل أساسي من البنوك المحلية. وبالمثل، فإنه من المثير للاهتمام أيضاً عدم وجود سوق سندات للشركات حيث أنه "قريب من الصفر".

وعليه يعد تطوير سوق سندات حكومية "ذات سيولة" أمراً حتمياً. إن حقيقة أن مشاريع البنية التحتية تتطلب التزاماً طويلاً من رأس المال، تحتم إنشاء أسواق ثانوية ذات سيولة (سندات حكومية، سندات وأسهم الشركات) حيث أن ذلك يحل هذه المشكلة من خلال تمكين المستثمرين من بيع هذه الأوراق المالية متى ما شاؤوا. كما أن تأسيس سوق سندات حكومي كفو يتضمن فوائد أخرى أيضاً:

أولاً: إذا اقترض الأردن ديوناً بالعملة الأجنبية، سيعمل انخفاض قيمة الدينار على مفاومة الموازنة العامة للحكومة وسيزيد من أعباء سداد الديون.

ثانياً: بوجود حيز مالي أعلى (من خلال الإيرادات الضريبية)، فإن سوق سندات جيد الأداء سيعزز من الاستقرار الاقتصادي حيث أنه سيمكن الحكومة من تبني واتباع سياسة مالية توسعية في أوقات الركود. إضافة إلى ذلك، تسمح أسواق السندات للحكومات (مع القطاع الخاص) أن تمول مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل التي تعمل بدورها على تحفيز النمو الاقتصادي.

أخيراً: إن أسواق السندات المحلية النشطة مفيدة لأسباب أخرى؛ فعلى سبيل المثال، يزود سوق السندات الحكومي الاقتصاد الوطني بمعيار أداء خال من المخاطر مما يجعل إدارة السياسة النقدية أكثر كفاءة، كما ويسهم في الانضباط في الموازنة وذلك بتعرض الحكومة للانضباط المالي. ويمكن أن تتبلور هذه الفوائد خاصة عندما يتحسن الجهد الضريبي. في الواقع، قد تصبح الحكومة قادرة على دفع أسعار الفائدة في السوق عوضاً عن إصدار السندات وعدم السماح بالتداول بها في السوق الثانوية.

3.3. الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يجب أن تقوم الحكومة الأردنية ضمن إطار الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص بتحديد نوعية وكمية الخدمات (المنافع العامة) التي تحتاجها، بينما يكلف القطاع الخاص بتصميم وبناء وتشغيل وإدارة الأصول (رأس المال) وتوصيل الخدمات للحكومة أو لعامة الناس بشكل أوسع. وفي المقابل، يستلم القطاع الخاص الدفعات من الحكومة والرسوم المفروضة على مستخدمي الخدمات أو مزيج بينهما (مثل مطار الملكة علياء الدولي).

إن أهمية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في الأردن لا يمكن إغفالها وعلينا الاعتراف بأهميتها. إذ يجب على صانعي السياسات تعريف احتياجات الأردن من مشاريع البنية التحتية البشرية والمادية من حيث "الأولية" و "الكمية". وإذا ما أردنا لهذا أن يُعكس على ثقة المواطن في المدى القصير وفرص عمل على المدى المتوسط ومنافسة إيجابية طويلة الأمد، فإنه يجب العمل على ترجمة هذه المشاريع إلى إجراءات سريعة على أرض الواقع.